

كلمة سيادة الرئيس زين العابدين بن علي
أمام مجلس النواب في جلسته الممتازة
باردو 27 فيفري 2002

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس المجلس،
حضرات النواب،

أتقدم إليكم في هذه الجلسة الممتازة بخالص التحية معربا عن كبير تقديري لما يظلم به نواب الشعب في رحاب هذا المجلس الموقر الذي يمثل ركنا أساسيا لنظامنا الجمهوري، من دور مهم خدمة للمصلحة الوطنية، وإسهاما في تحقيق طموحات التونسيين والتونسيات في الرفعة والإزدهار...

وأتوجه من أعلى هذا المنبر إلى شعبنا العريق المجيد، الذي بذل جسيم التضحيات من أجل سيادته واستقلاله... وسقط شهداؤه في سبيل الحرية ومن أجل برلمان تونسي يكرس إرادته ويجسم خياراته...

أتوجه إلى شعبنا بعبارات الوفاء للشهداء وأجيال المقاومين وأسلافنا من المناضلين والزعماء والمصلحين...

أتوجه إليه بعبارات الولاء لتونس... والإخلاص لتونس وحدها... والحب لكل ذرة من أرضها الطيبة... والتعلق برايتها... رايته التي لا نرضى لها إلا أن ترفرف عالية مهما كانت التضحيات.

إن هذا اليوم زاخر بالمعاني والرموز... يوم نجدد فيه العهد مع ثوابت مسيرة التغيير... ومع الخيارات التي رسمناها لتونس... وارتضاها شعبنا لنفسه... لأنها نبعت من طموحاته وتجاوبت مع إرادته.

إننا نؤسس لمرحلة جديدة في مسيرة التغيير... تفتح فاقا رحبة لتونس الغد... وتؤسس لنقلة نوعية لنظامنا السياسي.

السيد رئيس المجلس،
حضرات النواب،

إننا على العهد للارتقاء باستمرار بالحياة السياسية في بلادنا... وتعزيز أركان الجمهورية... وتدعيم بنيان دولة القانون والمؤسسات... وحماية الحريات وحقوق الإنسان وتطويرها ونشر ثقافتها...

وهو ما عملنا منذ فجر التغيير على تكريسه في الواقع... وهو ما سنعمل في المستقبل على مزيد التقدم به مرحلة بعد مرحلة.

وقد توالى الإصلاحات التي بادرنّا بها منذ التحول في تدرج حرصنا على تأمينه من مخاطر الانتكاس... وواكبنا به تطور المجتمع... وتغير بنية الاقتصاد الوطني... والتحولت العالمية.

واستلهمنا في ذلك مراجعنا الإصلاحية العريقة... وفكر أبناء تونس الغنية بأعلامها على مدى تاريخها الطويل... واستأنسنا بذكاء شعبنا وبطموحاته... فتتابعت الاستشارات حول القضايا الوطنية الكبرى، لتتيح لمختلف القوى الوطنية من أحزاب سياسية ومنظمات ونخب وكفاءات ولسائر فئات الشعب، إبداء الرأي والمشاركة في البناء الوطني المتواصل.

إن إيماننا بقيم الجمهورية ومبادئ الديمقراطية راسخ ثابت... في ضوئه وضعنا مبادئنا... ومنه انطلقنا عندما ألغينا الرئاسة مدى الحياة والخلافة الآلية ووسعنا مجال الاستفتاء وأحدثنا المجلس الدستوري وطورناه، وثبتنا الأحزاب في نص الدستور... ورسخنا التعددية في واقع البلاد...

كل ذلك في ظل دولة القانون والمؤسسات ونواميس التعامل الحضاري، فالديمقراطية اليوم واقع ملموس في بلادنا... والتعددية فعلية حية بثناء الحوار الوطني، وتنوع الحساسيات والمشارب الفكرية في مختلف المؤسسات والهيكل،... من المجالس البلدية إلى المجالس الجهوية إلى مختلف الهيئات الإستشارية... إلى مجلسكم الموقر..

كل ذلك تم على مراحل.. كل ذلك تم دون هزات.. فلا ملاحظ ينكر اليوم على تونس استقرارها ونمائها وأمانها...

وقد ثابرتنا على ذلك المنهج وعززناه بعديد المبادرات التي شملت تمويل الأحزاب وتعزيز الضمانات القضائية... وتطوير الحياة الجمعياتية وتعديل مجلة الصحافة... فلم يخل قطاع من قطاعات الحياة العامة من إصلاحات جوهرية... لأننا نؤسس لمشروع حضاري متكامل الأبعاد... ونعد الغد لأجيالنا الناشئة والمقبلة.

السيد رئيس المجلس، حضرات النواب،

إن التغيير والإصلاح نفس متجدد... ورسم التاريخ حركة لا تتوقف.. وإذ بادرتنا بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة للتحويل بالإعلان عن التزامنا بتقديم مشروع إصلاح دستوري جوهرية، فإننا أردنا بذلك أن نرتقي بالتجربة التونسية إلى منزلة جديدة، وأن نطور نظامنا السياسي.

وقد عملنا على أن يكون ذلك المشروع الذي نظرنا فيه في مجلس الوزراء وقررنا إحالته إلى مجلسكم الموقر.. عملنا على أن يكون منظومة متكاملة من التعديلات شملت معظم أبواب الدستور ونصف فصوله تقريبا.

إنه إصلاح جوهرية وطور جديد.. يؤسس لأطوار أخرى.. إصلاح عمق روح الديمقراطية والتعددية في بناء الجمهورية، بتعزيز مؤسساتها.. وتدعيم تمثيلية تلك المؤسسات لمختلف الفئات والجهات وتوسيع مشاركتها في الشأن العام.. وبترسخ التعددية في الترشح إلى أعلى مسؤولية في الدولة من خلال إقرار نظام الانتخاب على دورتين بالنسبة إلى الانتخابات الرئاسية.

وسنعمل على إيجاد الصيغ الكفيلة بتكريس التعددية بالنسبة إلى الترشح للانتخابات الرئاسية القادمة، من خلال المبادرة في الإبان بمشروع قانون دستوري في الغرض.

إنه إصلاح نابع من قناعتنا بأهمية حماية الحريات وحقوق الإنسان.. ومن إيماننا بمكانتها الجوهرية في البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.. حقوق الإنسان في شموليتها وكونيتها وتكاملها.. والحريات وكرامة الفرد بمختلف أبعادها بما في ذلك حرمة المعطيات الشخصية والمراسلات... التي جعلنا من صونها قاعدة دستورية.

وثبتنا في هذا المشروع التضامن والتآزر، قيمة إنسانية.. وعلاقة اجتماعية.. ومفهوما ثقافيا وحضاريا.. فيه سر تماسك شعبنا.. وفيه الأمان من مخاطر الإقصاء والتهميش.. وفيه تكريس حق الجميع في المقومات الأساسية للعيش الكريم.. بتفعيل هذه القيمة في الواقع وبإدكائها في النفوس حققنا النجاحات... وتمكنا من استبعاد شبح الفقر وتجاوز أوضاع كان يعاني منها الكثيرون من التونسيين والتونسيات في المناطق النائية والمعوزة..

وإذ تضمّن المشروع مزيد تجذير الولاء لتونس قيمة والتزاما.. فإن في ذلك ترسيخا لمقومات الهوية ولقدسية الإنتماء لهذا الوطن في زمن العولمة، وإعلاء لواجب حمايته والذود عن استقلاله وسيادته وسلامته تراه فوق كل واجب.

إننا نريد بهذا الإصلاح تطوير السلطة التشريعية بإحداث "مجلس المستشارين" ليضطلع بدوره إلى جانب مجلس النواب.. وتتاح من خلاله مشاركة الجهات ومختلف مكونات المجتمع.. إثراء للحياة السياسية وتعميقا للممارسة الديمقراطية وتجذيرا للتعددية.. مع الحرص على نجاعة العمل التشريعي وإحكام سيره ليضطلع بدوره على أفضل الوجوه.

وهو ما يتكامل مع التطوير الذي نص عليه المشروع بالنسبة إلى العلاقة بين الحكومة ومجلس النواب.. بتثبيت الحوار الدوري بينهما في نص الدستور من خلال الجلسات المخصصة للجواب على الأسئلة الكتابية والشفاهية ولتناول المسائل القطاعية ومواضيع الساعة.

وحرصا منا على مواصلة الإرتقاء بالمجلس الدستوري الذي كان أول مؤسسة بادرت بإحداثها منذ بداية التغيير.. والذي طورناه على مراحل حتى أدرج في نص الدستور.. وأصبحت قراراته ملزمة لجميع السلطات العمومية، أدرجنا في مشروع الإصلاح توسيعا مهما لصلاحيات هذا المجلس، لتشمل تعهد العملية الانتخابية بالنسبة للانتخابات الرئاسية والتشريعية وكذلك الإستفتاء.. كما عزز المشروع ضمانات حياد أعضاء المجلس الدستوري واستقلاليتهم.

إنه إصلاح جوهري، نؤسس به كما قلنا لجمهورية الغد.. وستكون لمجلسكم الموقر في إطار مهامه الدستورية فرصة التعمق في هذا المشروع وفي مختلف أبعاده ومراميها، وقد كلفنا الوزير الأول بعرض تفاصيله عليكم.

وإذ قررنا كما أعلنت ذلك في بياني يوم الأربعاء 13 فيفري الجاري، عرض هذا المشروع على الإستفتاء الشعبي العام، .. فإننا نؤكد بذلك مجددا إيماننا بأن إرادة الشعب فوق كل إرادة.. وبأنها مرجعنا في رسم خياراتنا الكبرى.

وتجسيما لهذا المبدأ نعلن اليوم قرارنا بدعوة الناخبين إلى الإستفتاء الشعبي العام حالما يحظى المشروع بمصادقة مجلسكم الموقر.

إنه استفتاء ينتظم لأول مرة ببلادنا.. وهو حدث وطني وتاريخي، لا بد من إيلائه كل الأهمية.. وتعميق الوعي لدى المواطن بنبل أدائه لواجبه وحقه الانتخابي في هذا الموعد التاريخي. وإن للأحزاب السياسية أيضا دورا هاما في ذلك.

وحتى نضمن لهذا الإستفتاء أفضل عوامل النجاح ومقومات الشفافية والممارسة الديمقراطية، عبر كافة مراحلها من انطلاق الحملة إلى عملية التصويت والفرز وإعلان النتائج، فإننا نعلن اليوم عن جملة من القرارات.. وأولها تمكين كل مواطن مسجل بالقوائم الانتخابية من سحب بطاقته كناخب من البلدية أو العمادة حسب الحالة، انطلاقا من بداية أبريل 2002، كما نأذن بالشروع في توزيع بطاقات الناخبين من طرف مصالح البلديات والعمادات بداية من غرة ماي القادم.. وللتذكير فإنه يمكن لكل ناخب سحب بطاقته يوم الإقتراع من البلدية أو العمادة التي هو مسجل بها.

أما فيما يخص تيسير مشاركة الأحزاب السياسية في حملة الإستفتاء، وتمكينها من القيام بها طبقا لما جاء بالمجلة الانتخابية، فقد قررنا إسناد دعم مادي لكل حزب يشارك في تلك الحملة، وذلك حسب مقادير تضبط بأمر. إلى جانب تمكينه من القيام بهذه الحملة عبر الإذاعة والتلفزة.

وبالنسبة إلى متابعة سير عملية الإقتراع، فإنه سيكون للجنة المنصوص عليها بالمجلة الانتخابية لهذا الغرض مندوبون في كل الدوائر الانتخابية يتم تعيينهم من قبلها، من بين أعضاء سلك القضاء أو أعضاء المحكمة الإدارية.

ونحن نعلن اليوم أن المجال سيكون مفتوحاً أمام الملاحظين والصحافيين من البلدان الشقيقة والصديقة، حتى يتبينوا عن كثب مدى التقدم الحاصل ببلادنا في مجال ممارسة الحق الانتخابي بمناسبة هذا الإستفتاء واحترام قواعد الشفافية والنزاهة وأخلاقياتها.

ولمّا كان التونسيون بالخارج دائماً في قلب الوطن. وجزءاً لا يتجزأ من شعبنا يساهمون في الحياة الوطنية ونشركهم في القضايا والخيارات الكبرى، فإننا سنعمل على إتاحة كل الظروف والوسائل اللازمة لتمكينهم من الإدلاء بأصواتهم والتعبير عن خيارهم بمناسبة هذا الإستفتاء.

السيد رئيس المجلس، حضرات النواب،

إن إقبال تونس على هذا الموعد السياسي الهام يجب أن لا يلهينا عن مواصلة البذل والعمل من أجل التقدم بمسيرة البلاد في مختلف المجالات. وأنتم تدركون مدى دقة الأوضاع العالمية الراهنة وأهمية المرحلة.. خصوصاً منذ أحداث 11 سبتمبر ووقوعها الأليم.. لقد بينت تلك الأحداث الإرهابية التي ذهب ضحيتها أبرياء.. مدى خطورة ظاهرة الإرهاب وتشعب تنظيم عصاباتهما، وانتشار روافدها المتسترة بالدين... والدين، ديننا الحنيف منها براء.. كما بينت تلك الأحداث مدى صواب الرؤية التونسية.. وسلامة منهجيتها في معالجة أسباب التطرف والإرهاب الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والتربوية.. وفي التصدي لأعمال الإرهاب وتنظيماته في إطار القانون والقيم الحضارية.

وإذ ندرك عمق ما أحس به الشعب الأمريكي الصديق من ألم يوم الصدمة.. ونؤكد مجدداً تعاطفنا معه ومؤازرتنا له.. فإننا ندرك أيضاً مدى الأثر الذي خلفته تلك الأحداث على الأوضاع العالمية، بإبراز شبح الصراع بين الأديان والحضارات، وإحياء مخاطر الفرقة بين المكونات الكبرى للبشرية.. وبخلق وضع اقتصادي دولي شديد الدقة والصعوبة أثر بعمق في عديد القطاعات كالسياحة والنقل الجوي وغيرهما.

وقد لمستم خلال مداولاتكم حول ميزانية الدولة لهذا العام مدى حرصنا على أخذ عوامل هذا الوضع الجديد في الإعتبار، لإحكام السيطرة على التضخم، والتحكم في عوامل انزلاق التوازنات الإقتصادية للبلاد... وقد وضعنا متابعة الأوضاع العالمية وسير كافة القطاعات قطاعاً بقطاع، والإجتهد من أجل استعادة نسق نمو يتلاءم مع الأهداف المرسومة في المخطط العاشر، ضمن أوكد أولويات العمل الحكومي. ولا شك أنكم تدركون أن بلادنا تعيش بفعل هذه المعطيات الإقتصادية التي ازدادت صعوبتها بتواصل الجفاف للسنة الرابعة على التوالي، ظروف استثنائية يجب أن لا تغيب عن الأذهان. وعلى الأطراف الإقتصادية والإجتماعية، أن تأخذ ذلك في الحسبان وأن تعمل وتناهب، وتضع المصلحة العليا للبلاد فوق كل اعتبار.. وتواصل إسهامها في دعم مسيرتنا الآمنة نحو المستقبل.

ونحن واثقون بما يحدهم من وعي وإدراك عميق لحجم الرهانات والتحديات للعمل معا من أجل كسبها.. حتى تبقى بلادنا الصاعدة في طليعة السباق نحو مزيد الرفعة والتقدم.. فلا مكان في هذا الزمن للمتقاعسين والمتفرجين.. إن المستقبل لمن يعمل وينتج ولمن يبحث ويستنبط ويتحلى بروح المنافسة والمغالبة.

حضرات النواب،

إننا نتابع بعميق الإنشغال ما وصلت إليه الأوضاع بالأراضي الفلسطينية من ترد وخطورة، بفعل الإعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الشعب الفلسطيني الشقيق، وانتهاكات إسرائيل لحرمة ترابه باستعمال الأسلحة المتطورة وعزلها لمناطق سلطته، وحصارها الجائر لقيادته، وعلى رأسها المناضل الكبير الأخ الرئيس ياسر عرفات.

وإذ نجدد وقوفنا إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في نضاله من أجل استرداد حقوقه المشروعة كاملة ومؤازرتنا لقيادته الشرعية الشجاعة والتي لا بديل عنها، فإننا ندين بكل شدة هذه الإعتداءات الإسرائيلية، وندعو كل الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي، إلى العمل على الوقف الفوري لهذا العدوان الخطير والمتواصل.. ونأمين حماية الشعب الفلسطيني وقيادته ومؤسساته الشرعية.. فلا بديل للمنطقة بأسرها غير السلام حلا.. السلام العادل والشامل.. في كنف الشرعية الدولية واحترام المعاهدات والإتفاقيات المبرمة.. والعودة إلى طاولة المفاوضات والتخلي عن أسلوب القوة والعدوان.

وإذ تعمل بلادنا من أجل وحدة الصف العربي في مجابهة هذه الأوضاع الإقليمية الصعبة، فإننا نحرص كذلك كل الحرص على التقدم بمسيرة اتحادنا المغاربي وتنشيطه، باعتباره خيارا استراتيجيا.. وتكريسا لطموحات شعوبنا.. وتكتلا لا بديل عنه لدولنا في مواجهة مقتضيات العولمة.

ونحن متفائلون بما لمسناه لدى الإخوة الأشقاء قادة الدول المغاربية من خلال اتصالاتنا معهم وزياراتنا المتبادلة، والتي كانت خرها زيارتنا إلى الجزائر الشقيقة.. من إرادة صادقة لتجاوز الصعوبات التي تعترض تقدم البناء المغاربي ومزيد دفع الحركة التي شهدتها هياكل الإتحاد ومؤسساته في المدة الأخيرة.

حضرات النواب،

نجدد لكم التحية والتقدير.. ونعاهد شعبنا على العمل والبذل.. وسندخل بعون الله وتوفيقه هذه المرحلة الجديدة بكل عزم وثقة.. بكل إخلاص وجد من أجل تونس.. ومن أجل عزتها ومناعتها.

**"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون". صدق الله العظيم.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.**